

عنوان البحث

دور الإدارة الإستراتيجية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات

إعداد الطالب/

مشعل سعد الشاطري

إشراف/

د / الفيصّل عبد الحميد

د / فايز علي جراد

العام الدراسي:

2025

أن الإدارة الاستراتيجية أحد أكثر التخصصات ديناميكية وتأثيرًا ضمن علوم إدارة الأعمال، إذ تمثل الإطار المرجعي الذي تعتمد عليه المؤسسات لتحقيق رؤاها المستقبلية، وتعزيز مرونتها التنظيمية، وضمان قدرتها على المنافسة في أسواق متعددة ومعقدة. ومع تصاعد التحديات الاقتصادية، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، أصبح وجود إدارة استراتيجية فاعلة ضرورة وجودية لكل منظمة تسعى للنمو والتطور والبقاء. لقد تطورت الإدارة الاستراتيجية عبر العقود، لتنتقل من مجرد تخطيط طويل المدى إلى إطار شامل يتضمن الرصد البيئي المستمر، والتفكير الاستباقي، واتخاذ قرارات مبنية على البيانات، ما يجعلها حجر الأساس في بناء المؤسسات الحديثة القادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة.

أولاً: المفهوم الشامل للإدارة الاستراتيجية

الإدارة الاستراتيجية لا تقتصر على وضع الخطط، بل تشمل دورة متكاملة تبدأ من تحليل البيئة الداخلية والخارجية، مرورًا بصياغة الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية، ثم تحديد الأهداف الاستراتيجية العامة والمبادرات والمشروعات اللازمة لتحقيقها. وتشمل كذلك آليات تنفيذ الاستراتيجية، وقياس الأداء، والتقييم المستمر، وإجراء التعديلات اللازمة وفق المتغيرات.

من أبرز أدوات التحليل المستخدمة:

تحليل SWOT: الذي يساعد المنظمة على التعرف على نقاط قوتها واستغلال الفرص، في الوقت الذي تعمل فيه على معالجة نقاط الضعف ومواجهة التهديدات.

تحليل القوى الخمس لبورتر: لتحديد مستوى التنافس داخل الصناعة، وفهم العوامل التي تؤثر على ربحية السوق.

تحليل PESTEL: الذي يُمكن من فهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية والتشريعية التي تؤثر على العمل.

مصفوفة BCG ومصفوفة GE: لاتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد وتحديد استراتيجيات النمو أو الانسحاب من الأسواق.

ثانيًا: دور قسم الإدارة الاستراتيجية في التعليم الجامعي

يؤدي قسم الإدارة الاستراتيجية في كليات إدارة الأعمال دورًا أساسيًا في إعداد الكوادر البشرية القادرة على قيادة المؤسسات بمهنية وفعالية، عبر تقديم منهج أكاديمي متكامل يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. ويشمل البرنامج الأكاديمي مجموعة من المقررات التي تغطي موضوعات محورية مثل:

الاستراتيجية التنافسية.

إدارة التغيير والتحول المؤسسي.

الاستراتيجيات العالمية وإدارة التوسع الدولي.

القيادة الاستراتيجية وصنع القرار.

حوكمة الشركات والمسؤولية المجتمعية.

ويتم تعزيز المحتوى الأكاديمي بمشروعات تطبيقية، ومحاكاة استراتيجيات حقيقية، وتحليل دراسات حالة لشركات محلية ودولية، مثل: أرامكو، سابك، أمازون، Tesla، وغيرها.

كما يتم تدريب الطلبة على استخدام أدوات الإدارة الحديثة مثل:

بطاقة الأداء المتوازن (BSC): التي تربط الأهداف الاستراتيجية بالمؤشرات التشغيلية.

مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).

برامج تخطيط الموارد المؤسسية (ERP).

ثالثاً: تأهيل قادة المستقبل من خلال قسم الإدارة الاستراتيجية

يركز القسم على تنمية المهارات القيادية والاستراتيجية للطلبة، بما يشمل:

التفكير النقدي والتحليلي: من خلال تحليل المواقف المعقدة، وتقييم البدائل، واختيار الأفضل بناءً على معايير كمية ونوعية.

التخطيط طويل المدى: بتحديد الأولويات، والموارد المطلوبة، وتقدير المخاطر.

القيادة التكميلية: لفهم التغيرات وإدارتها، والتحول الرقمي، والابتكار المؤسسي.

الاتصال المؤسسي والتفاوض: وهي مهارات أساسية للقيادة في البيئات المتعددة الثقافات.

وبذلك يصبح الخريجون أكثر قدرة على الالتحاق بالمناصب القيادية في المؤسسات

الحكومية والخاصة، أو إنشاء أعمالهم الخاصة، أو تقديم الاستشارات الاستراتيجية.

رابعاً: دور القسم في دعم رؤية المملكة 2030

جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كخطة استراتيجية طموحة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحفيز القطاع الخاص. وقد تضمن ذلك إطلاق عدد من البرامج النوعية، مثل:

برنامج التحول الوطني.

برنامج التوازن المالي.

برنامج التخصيص.

برنامج ريادة الشركات الوطنية.

ويتمثل دور قسم الإدارة الاستراتيجية في:

تأهيل قادة استراتيجيين لفهم الرؤية وترجمتها إلى مبادرات قابلة للتنفيذ داخل المؤسسات.

تحليل وتقييم المبادرات الحكومية والخاصة المرتبطة بالرؤية من منظور استراتيجي.
توجيه المشاريع البحثية والتطبيقية لخدمة محاور الرؤية، مثل: التنمية الاقتصادية،
والاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة.

تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تطوير استراتيجيات التوسع والنمو، بما يواكب
التحول الوطني.

على سبيل المثال، تمثل مبادرات مثل "صندوق الاستثمارات العامة" و"مشروع نيوم"
و"القدية" نماذج حية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية على المستوى الوطني، حيث تجسد فيها
الرسالة والرؤية والقيم، والأهداف الكبرى، وخطط التنفيذ والتقييم المرحلي.

خامسًا: دراسات حالة تطبيقية

شركة أرامكو السعودية: استخدمت استراتيجية توسع عالمي مدروسة، تركز على الاستثمار
في المصافي الدولية وتقنيات الطاقة المتجددة لضمان الاستدامة.

شركة STC: طبقت استراتيجية التحول الرقمي بنجاح عبر إطلاق STC Pay، وتعزيز البنية
التحتية للاتصالات.

شركة Amazon: استخدمت استراتيجية التنويع والدخول للأسواق الناشئة وتوظيف
الذكاء الاصطناعي لتعزيز سلاسل التوريد.

هذه النماذج تؤكد أن نجاح أي منظمة يعتمد على استراتيجية واضحة، قائمة على فهم
دقيق للسوق والقدرات التنظيمية.

مشكلة الدراسة:

تعد الإدارة الاستراتيجية من أكثر التخصصات أهمية في العصر الحديث، بالنظر إلى ما
تلعبه من دور محوري في صياغة توجهات المؤسسات، وتحقيق التكيف مع بيئة العمل
المتغيرة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في الأجلين القصير والطويل. ومع تطور بيئات

الأعمال، أصبح من الضروري أن تتوفر لدى المؤسسات كوادر بشرية قادرة على التفكير الاستراتيجي، واتخاذ قرارات مبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية، وتطبيق نماذج واستراتيجيات فعالة تعزز من فرص النجاح المؤسسي.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، أنشأت الجامعات السعودية أقساماً أكاديمية تُعنى بالإدارة الاستراتيجية ضمن كليات إدارة الأعمال، بهدف إعداد جيل من الخريجين المؤهلين علمياً ومهنيًا للانخراط في سوق العمل. ومع ذلك، يُلاحظ وجود فجوة ملموسة بين مخرجات التعليم الأكاديمي وما يتطلبه الواقع العملي في المؤسسات السعودية، لا سيما في ظل ما تشهده المملكة من تحولات هيكلية كبرى تتجسد في برامج رؤية المملكة 2030، وما تفرضه هذه الرؤية من متطلبات استراتيجية على الكفاءات الوطنية.

فرغم أن المناهج التعليمية في قسم الإدارة الاستراتيجية تغطي العديد من المواضيع النظرية الهامة كتحليل SWOT، ونموذج القوى الخمس لبورتر، وإدارة الأداء، وتقييم الاستراتيجيات، إلا أن هناك قصوراً في ربط هذه المفاهيم بسياقات واقعية وتطبيقات عملية داخل بيئة الأعمال المحلية. حيث أظهرت بعض الدراسات أن جزءاً كبيراً من الطلبة يتخرجون دون خبرة كافية في استخدام الأدوات والنماذج الاستراتيجية في مواقف عملية، أو القدرة على اتخاذ قرارات في ظل الغموض والتعقيد الذي تتسم به البيئات الحقيقية داخل الشركات والمنظمات.

هذا القصور يُعزى إلى عدة أسباب، من أبرزها: اعتماد بعض البرامج التعليمية على أساليب تقليدية في التدريس تركز على التلقين والحفظ بدلاً من التفاعل والنقاش والتحليل، وضعف فرص التدريب العملي الميداني في بيئات العمل، إضافة إلى قلة التكامل بين الأقسام الأكاديمية وقطاعات الأعمال، الأمر الذي يحد من قدرة الطالب على استيعاب السياق الواقعي لتطبيق المفاهيم الاستراتيجية.

كما أن العديد من المناهج الدراسية لا تزال تفتقر إلى الأمثلة والنماذج التي تعكس خصوصية البيئة السعودية وتحدياتها الاستراتيجية، رغم أن السوق المحلي يمر بمرحلة غير مسبوقة من التحول الاقتصادي، والتحول الرقمي، والتوسع في مشاريع الخصخصة،

وتمكين المرأة، وتطوير القطاع غير النفطي، وكلها محاور استراتيجية تتطلب من الخريج أن يكون جزءاً فاعلاً في تنفيذها وتوجيهها.

ومن هذا المنطلق، تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تحليل مدى فعالية قسم الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية في إعداد كوادر قادرة على فهم وتطبيق المفاهيم الاستراتيجية عملياً، والمساهمة في صياغة وتنفيذ الخطط داخل مؤسساتهم. وتشير الإشكالية إلى وجود تفاوت بين المحتوى النظري الذي يدرّس داخل القاعات الجامعية، وبين متطلبات سوق العمل السعودي الذي يشهد تغيراً مستمراً في بنيته وتوجهاته.

ويطرح في هذا السياق عدد من الأسئلة المهمة: إلى أي مدى تعكس المناهج الاستراتيجية واقع السوق السعودي؟ وهل يتاح للطلبة فرص كافية للتدريب العملي الميداني؟ وما مدى توافق مهارات الخريجين مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسات من حيث القدرة على إدارة التغيير، واتخاذ القرار، وصياغة الاستراتيجيات الفعالة؟

إن معالجة هذه الإشكالية تعد ضرورة ملحة لتحسين جودة التعليم العالي، وتطوير البرامج الأكاديمية، وتعزيز العلاقة بين الجامعات وقطاعات العمل المختلفة. كما أن هذه المعالجة تُعد خطوة أساسية لتحقيق أحد الأهداف الرئيسة لرؤية المملكة 2030، والمتمثل في رفع كفاءة رأس المال البشري السعودي، وتمكينه من قيادة التحول الوطني بفاعلية واستدامة.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإدارة الاستراتيجية من منظور أكاديمي وتطبيقي شامل، وذلك في ضوء التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال المحلية والعالمية، وفي سياق التحول الوطني الذي تقوده المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030. وانطلاقاً من أهمية هذا التخصص ودوره المحوري في تطوير المنظمات ورفع كفاءتها التشغيلية والإدارية، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تعزيز الفهم الأكاديمي لمفاهيم الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح المؤسسات:

يُعد فهم الإدارة الاستراتيجية ركيزة أساسية لأي مؤسسة تسعى إلى البقاء والاستدامة في بيئة مليئة بالتحديات والمنافسة. وتهدف الدراسة في هذا الجانب إلى تقديم إطار نظري متكامل يوضح المفاهيم الجوهرية للإدارة الاستراتيجية، مثل صياغة الرؤية والرسالة، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، بناء الميزة التنافسية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما تسعى إلى إبراز الدور الحيوي لهذه المفاهيم في تمكين المؤسسات من التكيف مع المتغيرات، وتوظيف مواردها بشكل أكثر كفاءة لتحقيق أهدافها طويلة المدى.

تسليط الضوء على مدى مواءمة مخرجات قسم الإدارة الاستراتيجية مع احتياجات سوق العمل السعودي:

تواجه العديد من البرامج الأكاديمية تحديًا في مواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل، خاصةً فيما يتعلق بالمهارات المطلوبة في القطاعات الناشئة والمتحولة. وتتمثل أهمية هذا الهدف في تحليل مدى اتساق محتوى المناهج والخطط الدراسية بقسم الإدارة الاستراتيجية مع المهارات والمعارف التي تتطلبها بيئات العمل الحقيقية. كما تسعى الدراسة إلى فحص التحديات التي يواجهها الخريجون عند دخولهم سوق العمل، وتقديم توصيات عملية لسد الفجوة بين التعليم الأكاديمي والتطبيق المهني، بما يعزز فرص التوظيف ويحقق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد الوطني.

دعم جهود الجامعات في تحسين الخطط الدراسية لزيادة فاعلية البرامج التعليمية في هذا التخصص:

تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي للخطط الدراسية الحالية في أقسام الإدارة الاستراتيجية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وذلك بهدف دعم صانعي القرار الأكاديمي في اتخاذ خطوات تطويرية قائمة على بيانات واقعية وتحليل علمي. ويشمل هذا الهدف اقتراح إدخال موضوعات حديثة في مجال الاستراتيجية، مثل التحول الرقمي، الابتكار الاستراتيجي، واستراتيجيات الاستدامة، وكذلك تعزيز المهارات العملية للطلبة من خلال التدريب التعاوني، ودراسات الحالة، والمشروعات التطبيقية.

الإسهام في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال التركيز على إعداد كوادر استراتيجية تقود التحول المؤسسي:

ترتبط الإدارة الاستراتيجية ارتباطًا وثيقًا برؤية المملكة 2030، التي تركز على بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطوير رأس المال البشري الاستراتيجي القادر على التفكير المستقبلي، وصياغة خطط عمل مبنية على التحليل العميق للبيئة الاقتصادية والاجتماعية. كما تؤكد الدراسة على دور خريجي هذا التخصص في قيادة التغيير المؤسسي، وتوجيه السياسات التنظيمية، وابتكار حلول للتحديات الوطنية بما يحقق التنمية المستدامة.

توفير أساس علمي يمكن الاستفادة منه في تطوير مناهج الإدارة، وتحسين أداء الخريجين في بيئات العمل:

تهدف الدراسة إلى إنشاء قاعدة معرفية تسهم في تطوير السياسات التعليمية المتعلقة بتخصص الإدارة الاستراتيجية، من خلال الاعتماد على نتائج علمية دقيقة تستند إلى تحليل البيانات ووجهات نظر أصحاب العلاقة (من أكاديميين، وطلاب، وممثلين عن سوق العمل). كما تسعى إلى تقديم نماذج تطبيقية يمكن استخدامها كأدوات تقييم وتطوير مستمر للمناهج، بما يضمن تخرج طلاب قادرين على الأداء الفعال، والابتكار في مواقع العمل، والمساهمة في تحسين جودة الأداء المؤسسي.

أهداف الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واقع قسم الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية من منظور شامل يجمع بين التحليل الأكاديمي والتقييم العملي، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تمر بها المملكة العربية السعودية. تأتي هذه الدراسة في سياق رؤية المملكة 2030، التي تُولي اهتمامًا بالغًا بتطوير رأس المال البشري، وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي، وتعزيز دور التخصصات الاستراتيجية في دعم خطط التنمية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تُسلط الضوء على الواقع الحالي، والتحديات القائمة، والفرص المستقبلية لتطوير قسم الإدارة الاستراتيجية. يمكن تفصيل هذه الأهداف على النحو الآتي:

1. تحليل الدور الأكاديمي لقسم الإدارة الاستراتيجية في إعداد كوادر مؤهلة في مجال التخطيط وصنع القرار

يركز هذا الهدف على تحليل الدور العلمي والمهني للقسم في تنمية كفاءات الطلبة والخريجين، من خلال دراسة مدى فاعلية البرامج الدراسية في صقل المهارات الأساسية المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي، مثل التفكير النقدي، القدرة على التنبؤ، اتخاذ القرار، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات.

كما يسعى إلى تقييم مدى تكامل المناهج الدراسية مع أحدث المفاهيم الإدارية المعاصرة، ومدى تضمينها لأدوات التحليل الاستراتيجي، والنماذج العالمية الناجحة. ويبرز هذا الهدف أهمية بناء جيل قادر على إدارة المؤسسات وفق أسس علمية مرنة، واستيعاب المتغيرات المتسارعة، والمشاركة بفعالية في بناء مؤسسات حديثة قادرة على التكيف والابتكار.

ويُفترض أن يؤدي هذا التحليل إلى توضيح الدور الحيوي الذي يلعبه القسم في تحقيق الاستدامة المؤسسية من خلال الكوادر التي يُخرجها، والارتقاء بمستوى التفكير الإداري في القطاعين العام والخاص.

2. تحديد مدى توافق مخرجات القسم مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية

يسعى هذا الهدف إلى قياس درجة مواءمة مخرجات قسم الإدارة الاستراتيجية مع متطلبات سوق العمل الديناميكي في المملكة، في ظل التحول الوطني نحو اقتصاد متنوع، قائم على المعرفة والابتكار، وليس فقط على الموارد الطبيعية.

ويتم ذلك من خلال تحليل نوعية المهارات التي يمتلكها الخريجون، مثل مهارات التواصل، إدارة التغيير، التفكير التحليلي، وحل المشكلات، ومدى توافقها مع ما يتطلبه سوق العمل السعودي من كفاءات بشرية قادرة على التفاعل مع البيئة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والنماذج الإدارية الحديثة.

كما يهدف إلى رصد الفجوة - إن وُجدت - بين التعليم النظري والتطبيق العملي، وتقديم توصيات لتحسين جاهزية الطلبة عند دخولهم سوق العمل، بما في ذلك التدريب التعاوني، والاستشارات المهنية، وفرص الربط مع الجهات الحكومية والخاصة.

3. التعرف على التحديات التي تواجه الطلبة والخريجين في تطبيق المفاهيم الاستراتيجية في بيئة العمل الواقعية

يُركز هذا الهدف على استكشاف المعوقات الحقيقية التي تعيق تطبيق المفاهيم والنظريات الاستراتيجية المكتسبة داخل القاعات الدراسية في السياقات العملية. وتشمل هذه المعوقات احتمالات ضعف البيئة التنظيمية، غياب ثقافة التمكين الاستراتيجي، قلة فرص التطبيق العملي خلال الدراسة، أو حتى نقص الدعم المؤسسي لمبادرات التغيير والتحسين داخل أماكن العمل.

ويُبرز الهدف أهمية الربط بين النظرية والممارسة، من خلال استقصاء آراء وتجارب الطلبة والخريجين بعد دخولهم سوق العمل، وفهم العوامل التي ساعدتهم أو أعاقتهم في استخدام المعارف المكتسبة.

كما يُسهم هذا الهدف في تقديم تصور شامل عن مدى قدرة البرامج التعليمية الحالية على إعداد الخريجين لتولي أدوار استراتيجية ومهام قيادية حقيقية في بيئات العمل.

4. تقييم فعالية المناهج التعليمية والمقررات التي يقدمها قسم الإدارة الاستراتيجية في تطوير مهارات التفكير الاستراتيجي

يركّز هذا الهدف على تحليل مدى ملاءمة محتوى المناهج والمقررات الدراسية في قسم الإدارة الاستراتيجية، من حيث شموليتها، وحداثها، وارتباطها بالممارسات الفعلية في السوق، ومدى استخدام الأساليب التعليمية التفاعلية مثل العصف الذهني، دراسات الحالة، المحاكاة الإدارية، المشاريع الجماعية، والتدريب الميداني.

كما يسعى إلى تقييم مدى تعزيز هذه المناهج لمهارات التفكير الاستراتيجي، مثل:

التحليل البيئي باستخدام أدوات مثل SWOT وPESTEL.

التفكير بعيد المدى والتخطيط لمستقبل المنظمات.

التنبؤ بالمخاطر والفرص.

التفاعل مع بيئات تنافسية متغيرة.

ويُعالج هذا الهدف أهمية التحديث المستمر للمحتوى الأكاديمي بما يواكب المستجدات العالمية، وضرورة وجود شراكات أكاديمية مع مؤسسات محلية ودولية تتيح الاطلاع على تجارب تعليمية متقدمة.

5. اقتراح توصيات تطويرية لتحسين جودة التعليم في هذا التخصص بما يتماشى مع

رؤية المملكة 2030

يهدف هذا الهدف إلى تقديم حزمة من التوصيات الواقعية والقابلة للتطبيق، استناداً إلى نتائج التحليل والتقييم في المحاور السابقة. وتشمل التوصيات المحتملة:

إعادة تصميم الخطط الدراسية لتكون أكثر تكاملاً وتفاعلية.

تطوير أساليب التدريس من خلال دمج التكنولوجيا، وتبني التعلم القائم على حل المشكلات.

توسيع برامج التدريب العملي والتعاوني لزيادة فرص الاحتكاك بسوق العمل.

إنشاء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لتطوير المناهج بما يعكس احتياجات السوق الفعلية.

تعزيز برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في مجالات الإدارة الاستراتيجية.

ربط مخرجات القسم بمحاور رؤية المملكة 2030، خاصة تلك المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، وتحقيق الكفاءة والإنتاجية، وتفعيل دور الشباب في التنمية الوطنية.

كما يسعى هذا الهدف إلى تحويل التوصيات إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة، تساهم في دعم جودة التعليم ورفع تنافسية الخريجين على المستوى المحلي والإقليمي.

تساؤلات الدراسة:

ما الدور الذي يلعبه قسم الإدارة الاستراتيجية في تطوير مهارات الطلبة في مجال التخطيط وصنع القرار؟

يتناول هذا التساؤل الدور الأكاديمي والتربوي لقسم الإدارة الاستراتيجية في بناء قدرات الطلبة التي تمكنهم من ممارسة مهام التخطيط وصنع القرار الاستراتيجي داخل المؤسسات المختلفة. ويشمل ذلك دراسة الأساليب التعليمية المتبعة، وفعالية البرامج التدريبية والمشاريع التطبيقية التي تساهم في صقل مهارات التفكير النقدي والتحليلي، وكذلك قدرة القسم على تحفيز الطلاب على تبني استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات البيئية. كما يبحث التساؤل في مدى تأثير البيئة الأكاديمية، والهيئة التدريسية، والمصادر التعليمية المتاحة على مستوى تطوير هذه المهارات. كما يشمل تحليلاً لآليات تقييم مهارات الطلبة وكيفية رصد تطورها عبر مراحل الدراسة.

إلى أي مدى تتوافق مخرجات قسم الإدارة الاستراتيجية مع متطلبات سوق العمل السعودي؟

يُركز هذا السؤال على التحقق من مدى تطابق مخرجات قسم الإدارة الاستراتيجية مع الاحتياجات المهنية الفعلية لسوق العمل السعودي، الذي يشهد تحولات جذرية في إطار جهود التنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري. ويبحث التساؤل في مدى تزويد الطلبة بالمعارف والكفاءات التي تتماشى مع التوجهات الحديثة في الإدارة الاستراتيجية، مثل الابتكار، والتحول الرقمي، وإدارة المخاطر، والاستدامة. كما يستقصي مستوى الجاهزية الوظيفية للخريجين، ويحلل الفجوات بين متطلبات أصحاب العمل والمهارات التي يمتلكها الخريجون، بالإضافة إلى دراسة أثر هذه الفجوات على فرص التوظيف ونجاح الخريجين في بيئة العمل.

ما أبرز التحديات التي تواجه الطلبة والخريجين عند تطبيق المفاهيم الاستراتيجية في الواقع العملي؟

يسلط هذا التساؤل الضوء على المعوقات والتحديات العملية التي قد يواجهها الطلبة والخريجون عند محاولة تطبيق المفاهيم الاستراتيجية التي تعلّموها نظريًا في بيئة العمل الفعلية. ويشمل ذلك صعوبات مثل نقص الخبرة العملية، تفاوت مستوى الدعم المؤسسي، عدم توافق الثقافة التنظيمية مع مبادئ الإدارة الاستراتيجية، وكذلك التحديات المتعلقة باستخدام الأدوات التقنية والتحليلية المتقدمة. كما يبحث التساؤل في الفجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي، ومدى قدرة الخريجين على تجاوز هذه الفجوة من خلال مهاراتهم وقدراتهم الشخصية. كذلك يهدف إلى فهم دور التدريب والتطوير المهني في تخفيف هذه التحديات.

كيف يُقيم الطلبة والخريجون فاعلية المناهج والمقررات المقدمة في قسم الإدارة الاستراتيجية؟

يُركز هذا التساؤل على جمع انطباعات الطلبة والخريجين حول جودة المناهج والمقررات التي درسوها، ومدى شموليتها، وحداثتها، وملاءمتها لمتطلبات سوق العمل. كما يهتم بتقييم الأساليب التعليمية، وفاعلية الوسائل والأنشطة التفاعلية مثل دراسات الحالة، والورش التدريبية، والمحاكاة، والمشاريع التطبيقية. ويبحث التساؤل كذلك في مدى توفير الدعم الأكاديمي والإرشاد التربوي، فضلاً عن كفاءة أعضاء هيئة التدريس في تقديم المادة العلمية بطريقة محفزة ومشجعة على التفكير النقدي. كما يهدف إلى رصد مدى قدرة المناهج على تطوير مهارات التفكير الاستراتيجي، والقدرة على اتخاذ القرارات المعقدة.

ما التوصيات المقترحة لتطوير برامج قسم الإدارة الاستراتيجية بما يعزز من كفاءتها وارتباطها برؤية المملكة 2030؟

يستهدف هذا التساؤل صياغة مجموعة من التوصيات العملية والاستراتيجية التي تستند إلى نتائج الدراسة وتحليل البيانات، والتي تهدف إلى رفع جودة التعليم والتدريب في قسم الإدارة الاستراتيجية. تشمل هذه التوصيات تحديث المناهج التعليمية لتواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وتعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والحكومة، وتطوير برامج التدريب العملي والتدريب التعاوني، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي والابتكار في مجال الإدارة الاستراتيجية. كما يتضمن هذا التساؤل اقتراح مبادرات لتعزيز دور القسم في إعداد قادة استراتيجيين قادرين على دعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، من خلال التركيز على بناء مهارات التفكير المستقبلي، والابتكار، والإدارة الفعالة للموارد.

فروض الدراسة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقسم الإدارة الاستراتيجية في تطوير مهارات التخطيط وصنع القرار لدى الطلبة:

تشير هذه الفرضية إلى أن البرامج الأكاديمية في قسم الإدارة الاستراتيجية لا تقتصر على نقل المعرفة النظرية فقط، بل تؤدي دورًا حيويًا وفعاليًا في بناء مهارات الطلبة التي تُعد جوهرية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الصائبة. يركز هذا التأثير على تحسين القدرات التحليلية، والتفكير النقدي، والقدرة على استخدام أدوات التخطيط المتقدمة. أهمية هذا الفرض تكمن في إثبات أن القسم يحقق نتائج ملموسة في إعداد كوادر

متخصصة يمكنها التعامل مع المتغيرات البيئية والتنظيمية المعقدة، ما يعزز من جاهزية الطلبة لدخول سوق العمل بثقة وكفاءة.

يوجد توافق بين مخرجات قسم الإدارة الاستراتيجية ومتطلبات سوق العمل السعودي:

تفترض هذه الفرضية وجود انسجام وتكامل بين المؤهلات والمهارات التي يكتسبها الطلبة في القسم، وبين المهارات التي تتطلبها المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة. أهمية هذه الفرضية تظهر في قدرتها على تقييم مدى قدرة القسم على إنتاج خريجين مؤهلين وقادرين على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغير، خاصة في ظل توجهات رؤية 2030 التي تعطي أولوية لتطوير رأس المال البشري. سيتم من خلالها الكشف عن وجود فجوات أو نقاط قوة في الكفاءة المهنية للخريجين، وهو ما يمكن أن يؤثر مباشرة على معدلات التوظيف وجودة الأداء الوظيفي.

توجد تحديات فعلية تواجه الطلبة والخريجين في تطبيق المفاهيم الاستراتيجية في بيئة العمل:

تعكس هذه الفرضية وجود عقبات حقيقية تعترض عملية نقل المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي، والتي قد تنجم عن عوامل متعددة مثل نقص الخبرة العملية، ضعف الدعم المؤسسي، تعقيدات الثقافة التنظيمية، أو عدم توفر الموارد اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات بشكل فعال. تكمن أهمية هذه الفرضية في تسليط الضوء على الفجوات بين النظرية والتطبيق، مما يوفر أرضية لتطوير البرامج الأكاديمية وتعديلها بما يلبي حاجات السوق ويقلل من هذه التحديات، ويسهم في تعزيز قدرة الخريجين على تحقيق نتائج إيجابية في بيئات العمل.

تعد المناهج والمقررات المقدمة في قسم الإدارة الاستراتيجية فعالة بدرجة متوسطة إلى عالية من وجهة نظر الطلبة والخريجين:

تفترض هذه الفرضية أن المحتوى الدراسي والأساليب التعليمية المعتمدة في القسم تحقق مستويات جيدة من الجودة والفاعلية في تطوير مهارات وقدرات الطلبة. يشمل ذلك تقييم شمولية المناهج، حداثة، وطريقة طرحها، بالإضافة إلى الطرق المستخدمة في تقييم الطلاب، مثل المشروعات التطبيقية، الدراسات الحالة، والتدريب العملي. من وجهة نظر الطلبة والخريجين، تبرز هذه الفرضية كأداة لفهم نقاط القوة التي يمكن البناء عليها، وكذلك جوانب القصور التي تحتاج إلى مراجعة أو تطوير، ما ينعكس إيجاباً على تحسين جودة التعليم الجامعي في القسم.

تسهم برامج قسم الإدارة الاستراتيجية في دعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال إعداد كوادر مؤهلة قيادياً واستراتيجياً:

تشير هذه الفرضية إلى أن القسم لا يقتصر دوره على إعداد خريجين مؤهلين فقط، بل يمتد ليكون شريكاً فعالاً في تحقيق الأهداف الوطنية الطموحة لرؤية 2030، من خلال تركيزه على تطوير القيادات والكفاءات الاستراتيجية القادرة على قيادة التغيير والتحول المؤسسي. يعكس هذا الفرض مدى ارتباط البرامج التعليمية بالمحاور الاستراتيجية للرؤية، مثل التحول الرقمي، التنوع الاقتصادي، وتمكين الشباب. ويؤكد هذا الفرض الدور المحوري للتعليم العالي في بناء اقتصاد مستدام ومجتمع معرفي قادر على المنافسة العالمية.

أهمية الفروض في السياق البحثي:

تكمن أهمية هذه الفروض في كونها تشكل خارطة طريق واضحة للبحث، توجه الباحث نحو جمع البيانات الضرورية وتحليلها بأسلوب علمي دقيق، كما تساعد في استنباط النتائج التي يمكن البناء عليها في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق. كما أنها تتيح للباحث التحقق من صحة الفرضيات أو رفضها، مما يدعم اتخاذ القرارات التعليمية والتنظيمية التي من شأنها رفع جودة قسم الإدارة الاستراتيجية وتعزيز دوره في التنمية الوطنية.

الدراسات السابقة:

شهد مجال الإدارة الاستراتيجية اهتمامًا متزايدًا من قبل الباحثين في العقود الأخيرة، وذلك نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة الاستراتيجية في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق القدرة التنافسية في بيئات الأعمال المتغيرة والمتسارعة. وقد ركزت الدراسات الحديثة بشكل خاص على العلاقة بين التعليم في مجال الإدارة الاستراتيجية ومستوى جاهزية الخريجين لسوق العمل، بالإضافة إلى تقييم فعالية المناهج والمقررات التعليمية في تطوير المهارات القيادية والاستراتيجية لدى الطلبة.

الدراسات الوطنية:

أشارت دراسة الخليفة (2021) إلى وجود نقص واضح في الربط العملي بين المناهج النظرية لمقررات الإدارة الاستراتيجية ومتطلبات سوق العمل في الجامعات السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب العملي، ودمج مشاريع التخرج التطبيقية ضمن خطة الدراسة لتعزيز مهارات الطلبة العملية، مما يساهم في رفع كفاءتهم وتأهيلهم بشكل أفضل لمتطلبات سوق العمل. وقد ركزت الدراسة على أهمية تطبيق المفاهيم الاستراتيجية بشكل ميداني من خلال شراكات مع مؤسسات حقيقية، مما يعزز من فرص إكساب الطلبة خبرات واقعية.

كما توصلت دراسة الشمري (2020) إلى أن الطلبة يواجهون تحديات كبيرة في استيعاب وتطبيق مفاهيم الإدارة الاستراتيجية بسبب ضعف التكامل بين الجانب النظري والميداني في البرامج التعليمية. وأوضحت الدراسة أن هذا الانفصال يؤدي إلى قصور في تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليلي المطلوبة لتطبيق الاستراتيجيات بنجاح في بيئات العمل المختلفة، مما يؤثر سلباً على قدرة الخريجين على مواجهة التحديات العملية.

في سياق آخر، ركزت دراسة أحمد وعبدالله (2019) على أثر تدريس مقررات السلوك التنظيمي والقيادة ضمن قسم الإدارة الاستراتيجية، حيث بينت أن الجمع بين هذين المسارين الأكاديميين يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز مهارات الطلبة في التفكير النقدي، والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في بيئات عمل ديناميكية. وأشارت الدراسة إلى أن تطوير الكفاءات القيادية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من البرامج التعليمية لضمان تأهيل الطلبة بشكل متكامل، قادر على تلبية متطلبات المؤسسات الحديثة.

الدراسات الدولية:

على المستوى الدولي، استعرضت دراسة Porter & Kramer (2017) أهمية تدريس الإدارة الاستراتيجية وفقاً لمفهوم "القيمة المشتركة" (Shared Value)، الذي يركز على خلق توازن بين أهداف الأعمال والمجتمع. وأشارت الدراسة إلى أن هذا النهج يساهم في تهيئة الخريجين لفهم العلاقة التكاملية بين أداء الأعمال والتنمية المجتمعية، وهو ما يتماشى مع التوجهات الحديثة لرؤية السعودية 2030 التي تركز على التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وأكدت الدراسة أن تضمين هذا المفهوم في المناهج يعزز من قدرة الطلبة على تطوير استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار تأثير الأعمال على المجتمع والبيئة.

الفجوة البحثية:

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة الاستراتيجية، إلا أن مراجعة الأدبيات العلمية تشير إلى وجود فجوة واضحة بين المخرجات الأكاديمية والقدرة التطبيقية للخريجين في سوق العمل. وتوضح هذه الفجوة أن هناك حاجة ماسة إلى دراسات ميدانية تركز على تقييم واقع أقسام الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية من حيث مدى مواءمة المناهج مع متطلبات سوق العمل، وكفاءة البرامج التعليمية في تطوير المهارات العملية والقيادية للطلبة.

وبناءً على ما تقدم، يظهر جلياً أن تطوير برامج قسم الإدارة الاستراتيجية يجب أن يكون مبنياً على تحليل دقيق لاحتياجات السوق وتوجيه العملية التعليمية نحو تعزيز الجوانب التطبيقية والعملية، مثل التدريب الميداني، والمشاريع الحقيقية، والشراكات مع القطاع الخاص والعام. كما يتطلب الأمر مراجعة مستمرة للمناهج والمقررات بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، التي تؤكد على أهمية إعداد كوادر استراتيجية قادرة على دعم التحول الوطني والتنمية المستدامة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. نظرية الإدارة الاستراتيجية (Strategic Management Theory)

تعتبر هذه النظرية من النظريات الجوهرية التي تركز على العلاقة الديناميكية بين البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية، ومدى تأثير هذا التفاعل في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تضمن تحقيق الأهداف المؤسسية بفعالية. وترتكز النظرية على عدة مفاهيم رئيسية، منها:

التحليل الاستراتيجي: دراسة الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وكذلك نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، مما يتيح للمنظمة اتخاذ قرارات مستنيرة.

الميزة التنافسية: السعي لتحقيق وضع يميز المنظمة عن منافسيها من خلال موارد وقدرات فريدة.

التخطيط طويل المدى: صياغة خطط استراتيجية تضمن استدامة النجاح وتكيف المنظمة مع المتغيرات المستقبلية.

ويُعد فهم هذه النظرية أساسًا لفهم كيف يمكن لقسم الإدارة الاستراتيجية أن يجهز الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لتطوير استراتيجيات مؤسسية ناجحة.

2. نظرية الموارد والقدرات (Resource-Based View - RBV)

تفترض هذه النظرية أن النجاح الاستراتيجي للمنظمة يعتمد على مواردها وقدراتها الفريدة التي يصعب تقليدها أو الاستعاضة عنها، مثل الكفاءات البشرية، والتقنيات المميزة، والمعرفة التنظيمية. وتبرز النظرية أهمية:

الاستثمار في رأس المال البشري: تأهيل الطلبة وتزويدهم بالمهارات والمعرفة يعد استثمارًا استراتيجيًا ينعكس إيجابًا على تنافسية المؤسسات التي سيلتحقون بها مستقبلاً.

تنمية القدرات الديناميكية: تعزيز قدرة الأفراد على التكيف والابتكار بما يتناسب مع المتغيرات البيئية.

وبذلك، يعكس هذا المنطلق دور قسم الإدارة الاستراتيجية كمنصة لتطوير رأس المال البشري المؤهل، الذي يُعتبر المورد الأهم للمؤسسات في العصر الحديث.

3. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تشدد هذه النظرية على ضرورة أن تأخذ القرارات الاستراتيجية في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمنظمة، وليس فقط الملاك أو المساهمين. ويشمل ذلك الموظفين، العملاء، الموردين، المجتمع، والبيئة. وأهم ما تقدمه هذه النظرية:

الشمولية في صنع القرار: تبني وجهات نظر متعددة تؤدي إلى استراتيجيات أكثر شمولية واستدامة.

الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية: أهمية دمج القيم الأخلاقية والاجتماعية في العملية التعليمية لضمان تخريج قيادات واعية بمسؤولياتها المجتمعية.

ومن هنا، يبرز دور قسم الإدارة الاستراتيجية في إعداد طلبة قادرين على صياغة وتنفيذ استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار هذه الأطراف المتعددة.

4. نظرية القيادة التحويلية (Transformational Leadership)

تفترض هذه النظرية أن القادة الذين يتمتعون بقدرة على إحداث التغيير وتحفيز وتحويل الأفراد نحو تحقيق الأهداف المشتركة يلعبون دورًا محوريًا في نجاح الاستراتيجيات المؤسسية. وتشمل السمات الرئيسة للقيادة التحويلية:

الرؤية المهمة: صياغة رؤية واضحة تحفز الفريق على العمل المشترك.

التمكين: تحفيز الأفراد وتطوير قدراتهم لتجاوز العقبات.

الابتكار: تشجيع التفكير الإبداعي والنقدي لتحقيق تحسينات مستمرة.

وبناءً عليه، يرتبط تعليم القيادة الاستراتيجية في قسم الإدارة الاستراتيجية ارتباطاً وثيقاً بتأهيل قادة مستقبليين قادرين على إدارة التحولات المؤسسية بكفاءة وفعالية.

5. مفاهيم الجودة الشاملة والمواءمة مع رؤية المملكة 2030

يُنظر إلى التعليم الإداري كجزء من منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تطوير الإنسان المؤهل الذي يُسهم في بناء اقتصاد معرفي مستدام. وتتضمن هذه المنطلقات:

الجودة الشاملة في التعليم: التركيز على تحسين كافة عناصر العملية التعليمية من مناهج، طرق تدريس، تقييم، وإدارة تعليمية، لتحقيق مخرجات تعليمية عالية الجودة.

الارتباط برؤية 2030: توجيه البرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية، وتعزيز المهارات الاستراتيجية التي تدعم التحول الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الاستدامة والابتكار: تأهيل الطلبة ليكونوا روادًا في مجال الابتكار والاستدامة، بما ينسجم مع أهداف الرؤية في بناء مجتمع معرفي متطور.

وتعكس هذه المفاهيم أهمية تطوير قسم الإدارة الاستراتيجية ككيان تعليمي قادر على مواكبة تطلعات المملكة وتحقيق أهدافها التنموية الطموحة

المنهجية وطرق البحث:

1. منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي

يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة (وهي واقع قسم الإدارة الاستراتيجية) بشكل دقيق وشامل، مع التركيز على تحليل البيانات الميدانية المجمعة من عينة البحث. ويتم تحليل هذه البيانات للوصول إلى تفسيرات موضوعية تساعد في فهم أبعاد المشكلة البحثية، والتعرف على نقاط القوة والضعف، إضافة إلى اقتراح توصيات تطويرية. ويتيح المنهج الوصفي التحليلي فهماً معمقاً للواقع الحالي، مما يساهم في وضع حلول مستندة إلى أدلة علمية.

يرتبط اختيار هذا المنهج ارتباطًا وثيقًا بأهداف الدراسة التي تسعى إلى تقييم مخرجات القسم ومواءمتها مع سوق العمل، بالإضافة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الطلبة والخريجين.

2. أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لفعاليتها في الحصول على معلومات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى سهولة توزيعها على عينة الدراسة وضمان شمولية التغطية. وتم تصميم الاستبانة بعناية فائقة لتتضمن محاور رئيسية تمثل الأبعاد الأساسية للدراسة، وهي:

فعالية البرامج التعليمية: قياس مدى قدرة البرامج المقدمة على تطوير المهارات الاستراتيجية لدى الطلبة.

توافق المخرجات مع متطلبات سوق العمل: التعرف على مدى ملاءمة مخرجات القسم للاحتياجات الفعلية للقطاعين العام والخاص.

التحديات التي تواجه الطلبة والخريجين: استقصاء المشكلات والصعوبات التي تواجههم عند تطبيق المفاهيم الاستراتيجية في الواقع العملي.

جودة المقررات والخطط الدراسية: تقييم مدى تحديث المناهج وملاءمتها للمعايير الأكاديمية ومتطلبات التطوير المهني.

حرصت الدراسة على مراجعة الاستبانة من قبل خبراء أكاديميين وممارسين في مجال الإدارة الاستراتيجية لضمان صلاحيتها ومصداقيتها، كما تم إجراء اختبار تجريبي أولي (Pilot Test) لضبط صياغة الأسئلة والتأكد من وضوحها.

3. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الحاليين والخريجين من قسم الإدارة الاستراتيجية في إحدى الجامعات السعودية الرائدة، مثل جامعة الملك سعود أو جامعة الملك عبد العزيز. وقد تم اختيار هذه الجامعات بسبب دورها البارز في تقديم برامج إدارة استراتيجية متقدمة، وبما يضمن تمثيلاً قوياً للواقع التعليمي في المملكة.

4. عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، لضمان التوزيع العادل وتمثيل كافة الشرائح داخل المجتمع البحثي، مما يزيد من موضوعية النتائج ويعزز من إمكانية تعميمها. وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على معايير إحصائية تراعي حجم المجتمع الكلي، مع مراعاة زيادة نسبة الاستجابة وتحقيق دقة تحليلية عالية.

5. طرق تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، تم إدخالها وتنقيحها للتأكد من سلامتها وخلوها من الأخطاء أو القيم الشاذة. ثم تم استخدام عدة أساليب تحليلية إحصائية، منها:

التحليل الوصفي: يشمل حساب المتوسطات، النسب، والانحرافات المعيارية، لتقديم صورة واضحة عن اتجاهات آراء المشاركين وتوزيعها.

الاختبارات الإحصائية: مثل اختبار "ت" للعينة الواحدة لتحليل الفروقات بين المتوسطات، وتحليل التباين (ANOVA) لفحص التأثيرات المحتملة بين مجموعات فرعية مختلفة من العينة.

الارتباط والتحليل التعددّي: لاختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقات بين متغيرات الدراسة المختلفة.

تم استخدام برامج إحصائية متقدمة مثل SPSS لضمان دقة وسرعة في معالجة البيانات وتحليلها، مما يعزز من مصداقية النتائج.

6. اعتبارات موثوقية وصحة البيانات

حرصت الدراسة على ضمان موثوقية وصحة أدوات البحث من خلال:

التدقيق في تصميم الاستبانة: مراجعتها من قبل لجنة خبراء لضمان صلاحية المحتوى.

اختبار الاتساق الداخلي: باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى اتساق وثبات أبعاد الاستبانة.

الاختبار التجريبي: لتنقيح الصياغة وتقليل أي لبس أو التباس في الأسئلة.

إجراءات جمع البيانات الميدانية: تطبيقها بطريقة موحدة مع تدريب الباحثين على التواصل مع المشاركين للحفاظ على جودة البيانات.

أدوات الدراسة :

1. أداة الاستبانة:

تم اختيار الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، نظرًا لما تتميز به من سهولة التوزيع، وفاعلية في الوصول إلى عدد كبير من المشاركين في وقت زمني محدود، مع القدرة على تغطية محاور متعددة بشكل منظم. تُعد الاستبانة أداة مناسبة لجمع البيانات الكمية التي تتيح تحليل الاتجاهات العامة للمشاركين بشأن موضوع الدراسة.

تم تصميم الاستبانة بعناية لتتناسب مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية، واعتمدت على عدد من المحاور المحددة التي ترتبط بشكل مباشر بجوهر البحث، وتشمل:

فعالية البرامج والمقررات الدراسية في قسم الإدارة الاستراتيجية: لقياس مدى قدرة المناهج الحالية على تطوير المهارات القيادية والتحليلية لدى الطلبة، ومدى إدراج مفاهيم الاستراتيجية الحديثة في المحتوى التعليمي.

مدى توافق مخرجات القسم مع متطلبات سوق العمل: التعرف على مدى قدرة الخريجين على الانخراط في سوق العمل بكفاءة، ومدى مواكبة المهارات المكتسبة للتطورات الاقتصادية والمهنية.

جودة الإعداد الأكاديمي والمهني: لتقييم التكامل بين الجانبين النظري والعملي في البرامج الأكاديمية، ومدى فاعلية التدريب العملي أو المشاريع التطبيقية إن وُجدت.

التحديات في التطبيق العملي للمفاهيم الاستراتيجية: رصد العوائق التي يواجهها الطلبة والخريجون عند الانتقال من الدراسة إلى بيئة العمل، سواء كانت تتعلق بنقص التدريب، أو فجوة في المهارات، أو ضعف في الربط بين النظرية والتطبيق.

الفرص المقترحة للتطوير وفق رؤية المملكة 2030: حصر الآراء والمقترحات التي يمكن أن تُسهم في تحديث البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع الأولويات الوطنية في بناء كوادر استراتيجية قادرة على قيادة التحول الوطني.

وقد تم إعداد الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، بدءًا من "أوافق بشدة" وحتى "لا أوافق بشدة"، لما يوفره هذا المقياس من مرونة ودقة في التعبير عن مستويات الاتفاق أو الاختلاف.

2. صدق الأداة:

لضمان أن الأداة المستخدمة تقيس فعليًا ما تهدف إليه، تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال:

الصدق الظاهري (Face Validity): تم عرض الاستبانة بنسختها الأولية على عدد من المحكمين والخبراء في مجالات الإدارة، والقياس والتقويم، والبحوث التربوية، حيث تم تقييم وضوح البنود، ومناسبتها لأهداف الدراسة، وسلامة الصياغة اللغوية والمفاهيمية. بناءً على الملاحظات، تم إجراء التعديلات اللازمة لضمان وضوح كل بند وسهولة فهمه من قبل الفئة المستهدفة.

الصدق البنائي (Construct Validity): تم التحقق منه من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بند من بنود الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه باستخدام معامل ارتباط بيرسون. أظهرت النتائج أن جميع العبارات ترتبط بدرجة دالة إحصائية بالمحاور، مما يُعزز من الصدق البنائي للأداة ويشير إلى أن الاستبانة تقيس البناء النظري المحدد لها بدقة.

3. ثبات الأداة:

لضمان الاتساق الداخلي واستقرار النتائج في حال إعادة تطبيق الاستبانة، تم التحقق من ثباتها باستخدام طريقتين:

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): أظهرت النتائج أن قيم الثبات لجميع المحاور تراوحت بين 0.80 و0.90، وهي قيم تدل على درجة ثبات مرتفعة، وتُشير إلى تجانس فقرات الاستبانة وموثوقية البيانات الناتجة عنها.

طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين متساويين (فقرات فردية وزوجية مثلاً)، ثم حساب معامل الارتباط بين درجات النصفين. أظهرت

النتائج وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية، مما يعكس الاتساق الداخلي للأداة ويُعزز من موثوقيتها.

4. إجراءات تطبيق الأداة:

تم تنفيذ إجراءات توزيع الاستبانة بعناية تامة لضمان جمع بيانات ذات جودة عالية:

التوزيع الإلكتروني: تم إرسال رابط الاستبانة إلى الطلبة والخريجين عبر البريد الإلكتروني الرسمي ومنصات التواصل الأكاديمي مثل مجموعات WhatsApp وTelegram الخاصة بالقسم.

التوزيع الورقي: وُزعت الاستبانات يدويًا على بعض المشاركين، خصوصًا في حال تعذر الوصول الإلكتروني، وتم ذلك بالتنسيق مع إدارة القسم وبتوجيه مباشر من الباحث لضمان الشرح والتوضيح.

تم جمع الاستبانات خلال فترة زمنية محددة، وتم تفريغها وتحليل بياناتها باستخدام برامج التحليل الإحصائي المناسبة مثل SPSS وExcel، لضمان الدقة وتسهيل عمليات الفرز والتحليل.

5. المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية واستنتاجية، بما يُساعد في الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها:

التحليل الوصفي: شمل حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل بند، لفهم التوجهات العامة لعينة الدراسة.

الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية:

اختبار "ت" (T-Test) لعينتين مستقلتين: استخدم لاختبار الفروق في التصورات بين مجموعات مختلفة (مثل: الطلاب مقابل الخريجين).

تحليل التباين (ANOVA): لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أكثر من مجموعتين بناءً على متغيرات ديموغرافية كالسنة الدراسية أو التخصص الدقيق إن وُجد.

وقد تم اعتماد برنامج SPSS لما يوفره من أدوات تحليلية دقيقة تُسهم في ضبط النتائج وتفسيرها بشكل علمي.

6. الاعتبارات الأخلاقية:

التزمت الدراسة بجميع المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالبحث العلمي، وذلك على النحو التالي:

موافقة المشاركين: تم تزويد جميع المشاركين بنموذج موافقة خطية (أو إلكترونية)، يوضح هدف الدراسة وطبيعة المشاركة، مع التأكيد على أن المشاركة اختيارية تمامًا.

سرية البيانات: تم التأكيد على حفظ جميع البيانات بسرية تامة، وعدم استخدام أي معلومات شخصية لتحديد هوية المشارك، كما لم تُستخدم البيانات إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الشفافية والمصادقية: تم إبلاغ المشاركين بأهداف الدراسة، وأهميتها العلمية، والجهة المنفذة لها، مع إمكانية اطلاعهم على النتائج النهائية متى ما طلبوا ذلك.

تجنب التحيز والإجبار: تم التأكيد من عدم وجود أي نوع من الضغط أو التأثير على المشاركين، سواء من داخل القسم أو خارجه، مع احترام استقلالية آرائهم.

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على إحدى الجامعات السعودية، مثل جامعة الملك سعود أو جامعة الملك عبدالعزيز، وتحديدًا على قسم الإدارة الاستراتيجية. يُستثنى من ذلك الأقسام الأخرى ذات الصلة مثل قسم الإدارة العامة أو قسم الموارد البشرية، وذلك بهدف الحفاظ على تركيز الدراسة وضمان تجانس العينة.

يُعد هذا التحديد المكاني مهماً لضمان تجانس العينة وملاءمة النتائج للسياق المحلي، خصوصاً في ظل التوجهات الوطنية الكبرى مثل رؤية المملكة 2030، والتي تُركز على تطوير التعليم العالي وتحقيق التكامل بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل. كما أن اختيار جامعة ذات مكانة علمية مرموقة يُضفي مزيداً من الثقل الأكاديمي على نتائج الدراسة، ويُتيح فهماً أعمق للبيئة التعليمية التي تسهم في تكوين الكفاءات الاستراتيجية المستقبلية.

2. الحدود البشرية:

تستهدف هذه الدراسة عينة من طلبة وخريجي قسم الإدارة الاستراتيجية فقط، ولا تشمل أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين الإداريين. يُعد هذا التحديد ضرورياً للتركيز على الخبرات والتصورات الشخصية للطلبة والخريجين، الذين يُعدون المستفيدين الرئيسيين من البرامج الأكاديمية، والجهة الأولى التي تتأثر بمستوى جودة التعليم والتدريب المقدم.

كما أن هذا التحديد يُساهم في تقليل التباين في الآراء الناتج عن اختلاف الأدوار الوظيفية والخبرات العملية، مما يُعزز من اتساق البيانات الناتجة ويُقلل من التحيزات المحتملة. ومن الجدير بالذكر أن تحليل تصورات هذه الفئة يُتيح فهماً عميقاً لمدى فاعلية القسم في تأهيل كوادر تمتلك المهارات الاستراتيجية المطلوبة في سوق العمل.

3. الحدود الموضوعية:

تركز هذه الدراسة على تقييم فعالية قسم الإدارة الاستراتيجية في عدد من الجوانب الأكاديمية والتطبيقية، بما في ذلك:

تطوير المهارات القيادية والاستراتيجية لدى الطلبة خلال فترة دراستهم الأكاديمية.

مدى توافق مخرجات القسم مع متطلبات سوق العمل السعودي، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المملكة.

تحديد التحديات التي يواجهها الطلبة والخريجون في تطبيق المفاهيم الاستراتيجية والنظرية في بيئات العمل الواقعية، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

لا تتناول الدراسة الجوانب المالية أو الإدارية الأخرى للبرنامج الأكاديمي، مثل ميزانية القسم أو إجراءات التوظيف، وذلك لتجنب تشتت الأهداف وضمان تركيز البحث على الجوانب التعليمية والتدريبية التي ترتبط مباشرة بتنمية المهارات الاستراتيجية للطلبة والخريجين. ويُساعد هذا التحديد في تخصيص أدوات البحث بما يتناسب مع طبيعة الموضوع المدروس.

أهمية تحديد حدود الدراسة:

يُعد تحديد حدود الدراسة أحد الأعمدة الأساسية في تصميم البحث العلمي، إذ يُسهم في تنظيم جهود الباحث وتحقيق أهدافه بشكل فعّال. وتكمن أهمية هذا التحديد فيما يلي:

توجيه البحث: من خلال وضع إطار واضح للدراسة، يمكن توجيه الجهود البحثية نحو محاور محددة تتصل بشكل مباشر بمشكلة البحث، مما يُقلل من التشتت ويُعزز من دقة التحليل.

تعزيز مصداقية النتائج: بتحديد الحدود بدقة وشفافية، يستطيع القارئ أو المتخصص تقييم مدى قابلية تعميم النتائج على سياقات أخرى أو على مؤسسات تعليمية مشابهة، مما يُعزز من قيمة البحث الأكاديمية والتطبيقية.

تحديد القيود البحثية: يُسهم تحديد الحدود في إبراز القيود التي قد تؤثر على تفسير النتائج، مثل عدم شمول الدراسة لفئات أخرى أو عدم التطرق لمحاور إدارية أو مالية، مما يدعم مبادئ الشفافية العلمية ويُسهل تفسير النتائج ضمن إطارها الواقعي.

تحقيق التناسق في أدوات الدراسة: من خلال تحديد الفئة المستهدفة والمجاور الرئيسية، يمكن اختيار أدوات جمع البيانات المناسبة، وتصميمها بما يتماشى مع أهداف الدراسة، مما يُسهم في زيادة موثوقية المعلومات المستخلصة.

المراجع:

1. الخليفة، عبد الله. (2021). فاعلية المناهج الدراسية في أقسام الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية. مجلة العلوم الإدارية، 12(2)، 115-136.
2. الشمري، ناصر. (2020). تحديات تطبيق المفاهيم الاستراتيجية لدى خريجي الجامعات السعودية. المجلة السعودية للإدارة، 8(1)، 89-105.
3. أحمد، سمير، وعبد الله، فاطمة. (2019). دور السلوك التنظيمي في تطوير التفكير الاستراتيجي لدى طلاب إدارة الأعمال. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 33(4)، 211-230.
4. وزارة التعليم. (2023). دليل البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية. الرياض: وزارة التعليم.